

Distr.: General  
31 May 2002  
Arabic  
Original: English



## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير الفصلي التاسع للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (انموفيك)، المقدم بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

## المرفق

التقرير الفصلي التاسع للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، المقدم بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

## مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، وهو تاسع تقرير<sup>(١)</sup>. يقدم بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (انوفيك) خلال الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

## الإحاطات والمشاورات التي قام بها الرئيس التنفيذي

٢ - واصل الرئيس التنفيذي في الفترة قيد الاستعراض ما درج عليه من تقديم إحاطات شهرية إلى رؤساء مجلس الأمن. وواصل أيضا إبقاء الأمين العام وكبار موظفيه على علم بأنشطة اللجنة. وشارك في الحوار الذي جرى بين الأمين العام ووزير خارجية العراق في ٨ آذار/مارس، ومرة أخرى في ١ و ٣ أيار/مايو. ورأس أيضا المحادثات التقنية التي جرت في ٢ أيار/مايو مع وفد عراقي برئاسة اللواء أمير السعدي، وقدم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن في ٣ أيار/مايو عن نتائج هذه المحادثات.

٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرى رئيس اللجنة مناقشات مع الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقام أيضا بزيارات إلى بيجين، ولندن، وموسكو، وواشنطن العاصمة لإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين الحكوميين هناك. وفي نيويورك، قدم إحاطات إلى الزائرين من الوزراء والبرلمانيين والمسؤولين الحكوميين وأجرى مقابلات مع ممثلي وسائل الإعلام.

## الحوار بين العراق والأمم المتحدة

٤ - حسبما ورد ذكره أعلاه، شارك الرئيس التنفيذي في المناقشات التي جرت بين الأمين العام ووفد عراقي، برئاسة وزير خارجية العراق، في ٧ آذار/مارس، ومرة أخرى خلال الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو. وفي الاجتماع الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو، ضم الوفد العراقي مسؤولين على إمام ببرامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، وعمليات التفتيش التي قامت بها في العراق اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، التي سبقت انوفيك، وركز الاجتماع على عملية التفتيش. وخلال الاجتماعات التي عقدت في شهر

أيار/مايو، أحاب الرئيس بشيء من التفصيل على الأسئلة المتعلقة باللجنة وعملها والتي قدمها العراق خلال جولة المباحثات التي عقدت في آذار/مارس.

٥ - وأوضح الرئيس أيضا خطط اللجنة للعمل في العراق، وتفسيره لبعض التعبيرات التي أثارها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأشار أيضا إلى تقدم سير عمل الموظفين الخبراء باللجنة فيما يتعلق بتحديد مسائل نزع السلاح المعلقة كأساس للقيام في وقت لاحق بتحديد "مهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية". وفيما يتعلق بما قد يكون مطلوباً من العراق لإنجاز تلك المهام، حدد الرئيس ما يمكن أن يشكل توضيحاً إضافياً قد تسعى اللجنة إلى الحصول عليها من العراق. وقال كذلك إنه يعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك وضوح تام بشأن تعاون العراق حول عدد من القضايا العملية قبل إيفاد المفتشين إلى العراق. وسيكون من سوء الطالع أن يواجه مفتشو اللجنة مشاكل عملية لدى بدئهم العمل في العراق.

٦ - ويرحب الرئيس باستعداد العراق لمناقشة المسائل المتصلة بعمليات التفتيش في العراق. ومن المقرر أن تُجرى الجولة المقبلة من المحادثات مع الجانب العراقي المقرر عقدها في فيينا يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفي ضوء إمكانية استئناف أعمال التفتيش، فإن اللجنة تضاعف من استعدادها وذلك بتعيين المزيد من الموظفين في وظائف المقرر التي ظلت شاغرة من قبل. وتم كذلك إنشاء عدد من الوظائف الجديدة تشمل الأعمال الإضافية التي أُنيطت باللجنة بموجب القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢).

### الموظفون

٧ - في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢، ضم الموظفون الأساسيون في اللجنة، الذين يشغلون رتبة فنية في المقرر، ٥٨ شخصا (من بينهم أربعة يعملون بعقود قصيرة الأجل)، وينتمون إلى ٢٤ جنسية، ومن بينهم ثمان نساء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢٣٠ خبيراً ينتمون إلى ٤٤ جنسية، وهم مدرجون في قائمة الخبراء المدربين الذين سيتاحون لخدمة اللجنة في العراق.

٨ - وواصلت اللجنة الاستعانة بخدمات الاستشاريين القصيرة الأجل حينما لا يتطلب الأمر خبرة معينة عن طريق الموظفين الداخليين على أساس مستمر. وشملت أنشطة هؤلاء المستشارين توحيد المعلومات الأساسية المتعلقة بالمواقع التي سبق تفتيشها والخاضعة للرصد، من أجل المساعدة على تخطيط عمليات التفتيش بصورة أفضل؛ والتعمق في تحليل إعلانات العراق بخصوص أنشطته في مجال الأسلحة البيولوجية؛ وإعداد دليل لتحديد ذخيرة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق؛ وتحسين شكل إعلانات الرصد التي يقدمها العراق بموجب أحكام القرار ٧١٥ (١٩٩١)؛ ومختلف أشكال الدعم لأنشطة التدريب الخاصة باللجنة.

## التدريب

٩ - تواصل اللجنة، كجزء من استعدادها للاضطلاع بأعمالها في العراق، إعطاء أولوية عالية لتوفير التدريب لموظفيها وللأشخاص المدرجين في القائمة. وقد انتهت في ٢٢ آذار/ مارس دورة التدريب الأساسي الخامسة التي عقدت في سويسرا واستغرقت شهرا واحدا. وضمت الدورة ٥٤ مشتركا، ينتمون إلى نحو ٢٨ جنسية. وبختم الدورة التدريبية العامة الخامسة، يكون لدى اللجنة قائمة تضم نحو ٢٣٠ شخصا من المدربين على العمل في العراق.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة توفير تدريب أكثر تخصصا سواء للموظفين الموجودين أو للأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة الخبراء المدربين. وهذا التدريب مصمم لتنمية مهارات معينة في مجال إجراء عمليات التفتيش في الموقع علاوة على الاضطلاع بأنشطة معينة في مجال التفتيش. وقد حضر بالفعل ما يزيد على ٨٠ من الخبراء المدرجة أسماؤهم في القائمة دورات دراسية ذات صلة بالموضوع نظمتها اللجنة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتواصل اللجنة توفير التدريب لكبار المفتشين المحتملين في المستقبل (من بين الموظفين الأساسيين بالمقر). ونُظمت في أيار/مايو دورة تدريبية معززة لخبراء القذائف من بين الخبراء المدرجة أسماؤهم في القائمة، وخصصت للتدريب على التفتيش والرصد المتعلقين بالمواد والقدرات ذات الاستخدام المزدوج في العراق. وسيجري توفير هذه الدورات الدراسية الجديدة للخبراء في جميع مجالات الأسلحة المشمولة بولاية اللجنة.

١١ - وتعرب اللجنة عن امتنانها للدول الأعضاء التي قدمت الدعم لأنشطة التدريب.

## الأنشطة الأخرى

١٢ - واصل خبراء اللجنة أعمالهم في "تجميع" مسائل نزع السلاح المعلقة، وهي مرحلة ثانية في إعداد قائمة المهام الرئيسية المتبقية التي ستدرج في برنامج العمل للمستقبل. وقد تم الانتهاء من أول مشروع لقائمة تتضمن مجموعة من هذه المسائل.

١٣ - وواصل خبراء اللجنة مناقشتهم مع عدد من المعامل الدولية التي قد تساعد اللجنة في عمليات تحليل العينات في المستقبل. وواصلوا أيضا تقييم أجهزة الاستشعار وغيرها من التكنولوجيات الجديدة التي قد تُستخدم ميدانيا في العراق.

١٤ - وكجزء من استعداد اللجنة للاضطلاع بعمليات التفتيش في العراق، يواصل خبراء اللجنة العمل على تحديد وتصنيف المواقع في العراق التي خضعت لعمليات تفتيش في الماضي وربما تخضع لهذه العمليات في المستقبل. وجرى الانتهاء من الأشكال الجديدة المنقحة

للإعلانات المطلوبة من العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١) بشأن قوائم الأصناف والمواد ذات الاستخدام المزدوج الموجودة والتي جرى التخلص منها. ويمكن مناقشة تلك النماذج مع الجانب العراقي في المستقبل.

١٥ - وأبرمت اللجنة عقدا مع معهد بحوث فرنسي لإجراء استعراض للمعلومات العلنية المصدر التي جرى نشرها منذ انتهاء عمليات التفتيش في العراق في عام ١٩٩٨. وسيكون هناك تركيز خاص على المصادر الفرنسية والأوروبية ومن الشرق الأوسط. وتم أيضا تمديد عقد اللجنة مع معهد مونثيري لتوفير المزيد من المواد العلنية المصدر على أساس مستمر. ومع تزايد المواد المتاحة للجنة فإنها تسعى إلى تعيين مدير للمعلومات العلنية المصدر. ولا تزال المعلومات العلنية المصدر أحد المصادر الهامة للجنة للمعلومات غير المتعلقة بالتفتيش.

١٦ - وواصل الموظف الأقدم لشؤون المعلومات الخارجية الاضطلاع بزيارات تهدف إلى إقامة اتصال مع عدد من العواصم فضلا عن البعثات الدائمة للدول الأعضاء بشأن توفير المعلومات ذات الصلة بولاية اللجنة.

١٧ - ولا تزال اللجنة تشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي تواصل تقديم الصور الجوية من موجوداتها الوطنية. كما تواصل اللجنة الاستفادة من الصور المتاحة تجاريا عن طريق السواتل، والتي يجري استقبالها الآن بالألوان. وتعد الصور عنصرا هاما في الحفاظ على قاعدة بيانات دقيقة وحديثة في الموقع، وأيضا كأداة وأساس لتخطيط عملية التفتيش في المستقبل.

### التصدير/الاستيراد وقائمة استعراض السلع

١٨ - بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦)، تواصل الوحدة المشتركة بين اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية استلام إشعارات من الدول الأعضاء عن شحنات الأصناف ذات الاستخدام المزدوج المصدرة إلى العراق. إلا أن العراق لم يقدم إعلاناته المقابلة في هذا الشأن.

١٩ - وواصلت الوحدة المشتركة أيضا استعراض جميع العقود المبرمة مع حكومة العراق بموجب أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وتوفير المساعدة التقنية لمكتب برنامج العراق والدول الأعضاء.

٢٠ - ويصدر قرار مجلس الأمن ١٤٠٩ (٢٠٠٢)، الذي اعتمد قائمة استعراض السلع المنقحة (S/2002/515) والإجراءات المنقحة لتنفيذها، فقد اتسع نطاق دور اللجنة. فوفقا لتلك الإجراءات، يتعين الآن على اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييم الطلبات التي ستمول من حساب الضمان المنشأ عملا بالفقرة ٧ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتحديد ما إذا

كان الطلب يتضمن أي مواد من المواد المشار إليها في الفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من حيث صلتها بالسلع والمنتجات العسكرية أو السلع أو المنتجات ذات الصلة بالأغراض العسكرية المشمولة بقائمة استعراض السلع. وفي ضوء اتساع نطاق القائمة ليتجاوز الأصناف والمواد ذات الاستخدام المزدوج والمتصلة بأسلحة الدمار الشامل، فإن اللجنة في سبيلها إلى تعيين عدد من المحللين الإضافيين للاضطلاع بذلك العمل. ويتمثل التحدي الأشد إلحاحا الذي يواجه اللجنة في الوقت الراهن في الفقرة ١٨ من الإجراءات، التي تقتضي من اللجنة استعراض نحو ٢٠٠٠ عقد من العقود المعلّقة في الوقت الراهن من حيث اشتمالها على مواد مدرجة في القائمة.

٢١ - وتم إنشاء واختبار وصلة جديدة للشبكة الواسعة وما يرتبط بها من هياكل الاتصالات الأساسية المأمونة بين نيويورك وفيينا لدعم الأعمال التي يتوقع من اللجنة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الاضطلاع بها. بموجب القائمة الجديدة لاستعراض السلع والإجراءات المرتبطة بها. وستستخدم هذه الشبكة أيضا في تبادل المعلومات (الصور، وتقارير التفتيش، وما إلى ذلك) بشأن المواقع الخاضعة للرصد في العراق.

#### هيئة المفوضين

٢٢ - عقدت هيئة المفوضين دورتها العامة التاسعة في فيينا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢. وكما كان الحال في المرات السابقة، حضر هذه الدورة مراقبون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى جانب أعضاء الهيئة.

٢٣ - وتلا الرئيس التنفيذي على المفوضين تقريرا شفويا عن أعمال اللجنة منذ الدورة الأخيرة للهيئة التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وقدم إليهم أيضا إحاطة بشأن المحادثات التي عقدت في آذار/مارس وأيار/مايو بين الأمين العام ووزير خارجية العراق، والمحادثات التقنية التي عقدت مع الخبراء العراقيين في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٢٤ - ورحبت الهيئة بالعرض الذي قدمه مدير شعبة المعلومات باللجنة عن تنفيذ اللجنة لقائمة استعراض السلع والإجراءات المرتبطة بتطبيقها والتي أقرها مجلس الأمن مؤخرا في قراره ١٤٠٩ (٢٠٠٢).

٢٥ - ولاحظت الهيئة أن تنفيذ قائمة استعراض السلع والإجراءات الجديدة المرتبطة بها يتطلب توفير موارد بشرية إضافية للجنة فضلا عن توفير الحيز المكاني، ونوهت بالجهود الجارية التي يبذلها الرئيس لمعالجة تلك المسائل.

- ٢٦ - ورحبت الهيئة أيضا بالعرض الذي قدمه المراقب عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أنشطة هذه المنظمة.
- ٢٧ - وأعربت الهيئة عن تقديرها للرئيس على تقريره الشامل عن جولتي المناقشات بين وزير خارجية العراق والأمين العام للأمم المتحدة. وأعرب عن الترحيب بمشاركة الرئيس في تلك المحادثات.
- ٢٨ - ورحبت الهيئة باعترام الرئيس التنفيذي التركيز، خلال المحادثات المقبلة في العراق، على قبول العراق للترتيبات العملية الضرورية لاستئناف عمليات التفتيش وفقا لقرارات واتفاقات مجلس الأمن ذات الصلة. واتفقت الهيئة أيضا في الرأي مع الرئيس على أنه سيكون من الضروري توضيح هذا الأمر قبل إيفاد أي مفتشين تابعين للجنة إلى العراق. ومن شأن هذا الإيضاح أيضا أن يساعد على تجنب أي خلافات أو سوء فهم خلال بدء وتنفيذ عمليات التفتيش التي ستقوم بها اللجنة.
- ٢٩ - وقررت الهيئة عقد دورتها المقبلة يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في مقر الأمم المتحدة.
- ٣٠ - ووفقا للفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤(١٩٩٩)، فقد جرى التشاور مع المفوضين بشأن مضمون هذا التقرير.

#### الحواشي

- (أ) صدرت التقارير الفصلية الثمانية السابقة عن اللجنة في الوثائق S/2000/516، و S/2000/835، و S/2000/1134، و S/2001/117، و S/2001/515، و S/2001/833، و S/2001/1126، و S/2002/195.